

تاريخ القبول: 2020/08/28

تاريخ الإرسال: 2019/10/03

تاريخ النشر: 2020/09/20

قياس الضغط الضريبي في الجزائر دراسة تحليلية

للفترة 2007-2017

Measuring tax to GDP ratio in Algeria, an analytical study of the period 2007-2017

بن تريدي يحي¹، د. ونادي راشيد²جامعة البليدة 2 لونييسي علي (الجزائر)، yah.bentridi@univ-blida2.dzجامعة البليدة 2 لونييسي علي (الجزائر)، ouennadi@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى قياس الضغط الضريبي في الجزائر للفترة 2007-2017، باعتباره أهم المؤشرات في يد صناع القرار ورسمي السياسات، لمعرفة مدى تحقيق الضريبة للأهداف المسطرة للسياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة الضريبية بصفة خاصة؛ وذلك وفق معدلين مختلفين، لتحليل دقيق للآثار الاقتصادية الناجمة عن الاقتطاعات الضريبية، ومن ثم دراسة وتحليل التركيبة الضريبية العادية للدولة، لتفسير أهم الضرائب المؤثرة على معدلات الضغط الضريبي، حيث نجد أن الجزء الأكبر من حصيلة الإيرادات الضريبية العادية للدولة، يتمثل في الرسم على القيمة المضافة والضريبة على الدخل الإجمالي بالتحديد صنف رواتب وأجور، أما الضريبة على أرباح الشركات التي فتمثل جزء بسيط فقط.

الكلمات المفتاحية: الضغط الضريبي؛ العبء الضريبي؛ منحى لافر؛ التهرب الضريبي.

Abstract:

This study aims to measure the tax to GDP ratio in Algeria for the period 2007-2017, as the most important indicators in the hands of decision and policies makers, to determine the extent to which the tax achieved the objectives of the economic policy in general and tax policy in particular, and that according to two different rates, to analyse the economic impact of Taxation, and then study and analyse the normal tax income composition of the Algeria, to explain the most important taxes affecting on the tax to GDP ratio, we find that the bulk of the proceeds of the normal tax revenues of the state, is the value-added tax (TVA) and tax on gross income (IRG), specifically the category of salaries and wages, while the tax on corporate profits, represents only a fraction.

Keywords: Tax to GDP ratio; Tax burden; Laffer curve; Tax evasion.

YAH.BENTRIDI@UNIV-BLIDA2.DZ ، بن تريدي يحيى

1. مقدمة:

منذ أن ظهرت الأفكار الكينزية بدأت الدول تتدخل أكثر في نشاطها الاقتصادي مبرزة جدارة هذه النظرية، والقيمة المضافة التي قدّمتها لحكومات العالم، بعدما كان دورها مقيدا عند الكلاسيك.

تعد الضرائب من أهم أدوات التدخل في النشاط الاقتصادي في عصرنا هذا، فبعدما كان دورها يتمثل فقط في الحصول على الموارد المالية اللازمة لقيام الدولة بأنشطتها السيادية في ظل الدولة الحارسة، أصبحت أيضا تعرف اقتصاديا على أنها الطريقة التي تمكن الدولة من توجيه اقتصادها وتصحيح انحرافات سياستها الاقتصادية بأثر رجعي؛ وقد أضحت بذلك تلعب دورا هاما في تحقيق التوازن

الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل وتخصيص الموارد، وعليه أصبحت الضرائب جزءاً أساسياً في التفاعلات الاقتصادية، فهي تؤثر في النشاط الاقتصادي وتدخل كعامل أساسي في قرار الاستثمار وتتأثر هي الأخرى بالوضع الاقتصادي.

مع ذلك تؤثر الضرائب على سلوك الأفراد والمؤسسات، فقد نجد تجاوباً إيجابياً بقبول تحمل عبئها، كما يمكن أن يحدث عكس ذلك، أي تؤثر سلباً على مقدرة المكلفين بها، ما ينتج عنه سلوكيات اقتصادية غير مرغوبة لتفادي الضريبة. تهدف دراسة الضغط الضريبي إلى تحديد التغيرات الاقتصادية الناجمة عن الاقطاعات الضريبية¹، ولهذا يعتبر قياسه من أهم المؤشرات في يد صناع القرار ورسمي السياسات، لمعرفة مدى تحقيق الضريبة للأهداف المسطرة للسياسة الاقتصادية بصفة عامة، والسياسة الضريبية بصفة خاصة، وعليه تم بناء التساؤل الرئيسي كالآتي:

ما مدى كفاءة مؤشر الضغط الضريبي في تفسير التغيرات الاقتصادية الناجمة عن الاقطاعات الضريبية في الجزائر؟

الفرضيات:

وللإجابة على إشكالية البحث ننطلق من الفرضيات التالية:

- * - لا يعطي مستوى الضغط الضريبي تفسيراً حقيقياً لمقدار العبء الضريبي في الجزائر، لتقشي ظاهرة الغش والتهرب الضريبي.
- * - يقف انتشار الاقتصاد الموازي في الجزائر عائداً في تحديد قيمة صحيحة لمستوى الضغط الضريبي.

الأبحاث والدراسات السابقة:

- * - (بوزيدة 2006)، الضغط الضريبي في الجزائر، مقال منشور بمجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد4، بجامعة بومرداس الجزائر، ركزت الدراسة على إبراز الضغط

الضريبي والمقدرة التكاليفية للاقتصاد الوطني الجزائري مع تحليل التباين في معدلاته والمشاكل الناجمة عن استعماله في الجزائر،

* - (رحال 2013)، الضغط الضريبي كحافز للتهرب والغش الضريبي، مقال منشور بمجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد 18، بجامعة غرداية الجزائر، حيث ركزت على دراسة مدى تأثير الضغط الضريبي على المكلفين لسلوك الغش والتهرب الضريبي،

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها ركزت على فترة زمنية حديثة من 2007 الى 2017، وليتسنى لنا دراسة وتحليل أكثر وضوح لمعدلات الضغط الضريبي، فقد تم قياسه وفق معادلتين مختلفتين؛ أولاً الضغط الضريبي الإجمالي، حيث أخذنا نسبة الناتج الداخلي الخام الإجمالي الى الإيرادات الضريبية الاجمالية، والضغط الضريبي خارج المحروقات، نسبة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات الى الإيرادات الضريبية خارج المحروقات، ولتحليل الضرائب الأكثر تأثيراً على معدلات الضغط الضريبي، قمنا بدراسة لتركيبية الإيرادات الضريبية العادية للدولة بصفة عامة، وركزنا على الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، بصفة خاصة.

أهداف الدراسة:

- * - تحديد الإطار المفاهيمي والنظري للضغط الضريبي ومعرفة طرق قياسه.
- * - دراسة وتحليل تأثير الضغط الضريبي على النشاط الاقتصادي للدولة.
- * - دراسة تطور كل من الناتج الداخلي الخام وحصيلة الإيرادات الضريبية في الجزائر للفترة 2007-2017.
- * - دراسة وتحليل تطور حصيلة الجباية البترولية للفترة 2007-2017.

* - قياس وتحليل الضغط الضريبي في الجزائر للفترة 2007-2017، مع محاولة تقدير معدل الضغط الضريبي الأمثل.

* - دراسة وتحليل التركيبة الضريبية العادية للدولة، وتفسير أهم الضرائب المؤثرة على معدلات الضغط الضريبي.

المنهجية المتبعة:

من أجل الوصول لمعالم الإجابة على إشكالية البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعد أكثر ملائمة لموضوع البحث، حيث قمنا بتحليل نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الخام حسب معدلين مختلفين؛ أي الضغط الضريبي الإجمالي متضمن قطاع المحروقات والضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات. ونود أن نشير إلى أنه عند دراسة الضغط الضريبي في الجزائر، تضمن هذا البحث دراسة تحليلية لتركيبية الإيرادات الضريبية العادية للدولة انطلاقاً من معطيات وزارة المالية والنشرات الإحصائية الخاصة ببنك الجزائر للفترة 2007-2017.

2. مفاهيم أساسية حول الضغط الضريبي:

ترتبط الضرائب والناتج المحلي الإجمالي بشكل عام؛ فكلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي، زادت الضرائب التي تجمعها الدولة، وعلى العكس، فإن البلدان ذات الضرائب المنخفضة تنتج ناتجاً محلياً أقل، يمكن للمحللين والاقتصاديين وصانعي السياسات استخدام هذه النسبة لمعرفة معدل الضرائب الذي يغذي اقتصاد الدولة، وكذا مدى قدرة النظام الضريبي في تحقيق أهداف السياسة الضريبية.

1.2 مفهوم الضغط الضريبي:

لو ندقق في الآثار التي تولدها الضريبة على المستوى الاقتصادي، نجد أن درجة التأثير الضريبي تختلف باختلاف الاقتطاعات الضريبية المفروضة على مختلف المواد الخاضعة، وهو ما يعبر عنه بالضغط الضريبي²، ويعرف على أنه

العلاقة بين الإيرادات الضريبية والنتائج الداخلي الإجمالي، فالبعض يطلق عليه الضغط الضريبي، كما هو عند منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE)، والبعض مستوى الجباية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي بفرنسا) وعند آخرين: معدل الاقتطاع الإجباري، وعبء الضريبة على الاقتصاد لدى آخرين.

ومهما اختلفت التسميات، فإن الضغط الضريبي يعتبر مؤشرا للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني، ويبقى هذا المقياس من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم النظم الضريبية³.

إن حجم الاقتطاعات الضريبية الإجمالية (أي الضغط الضريبي)، لها ارتباط مباشر بحجم مختلف التعاملات التي تميز الاقتصاد الوطني، وكذا تأثيرها على مختلف شرائح الملزمين. لذلك، فإنه لفهم أسباب الضغط الجباي، يتعين فهم بنية الاقتصاد الوطني، وطبيعة النظام المالي.

وهو العلاقة التي تحدد نسبة المبالغ المقطوعة على شكل ضرائب ورسوم من مجموع الدخل المحقق من طرف المكلف بالضريبة (شخص طبيعي أو شخص معنوي)⁴.

2.2 حساب مؤشر الضغط الضريبي:

هناك مجموعة من المؤشرات المستعملة في حساب الضغط الضريبي ولعل أكثرها استخداما هو الضغط الضريبي الإجمالي.

وهو يمثل نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي قيمة الإيرادات الضريبية في الدولة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو القيمة السوقية للسلع والخدمات التي تنتجها الدولة، ومنه فإن معادلة مؤشر الضغط الضريبي هي:

$$\text{معدل الضغط الضريبي} = \frac{\text{الإيرادات الضريبية}}{\text{الناتج المحلي الخام}} \times X$$

3.2 الضغط الضريبي الأمثل:

يرتبط المعدل الأمثل للاقتطاع الضريبي بالآثار التي يتركها على الناتج المحلي الخام، فالمعدل الأمثل هو ذلك المعدل الذي يجعل الناتج المحلي الخام في أعلى مستوياته، هذا من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية المالية فإن المعدل الأمثل هو ذلك المعدل الذي يجعل الحصلة الضريبية في أعلى مستوياتها⁵.

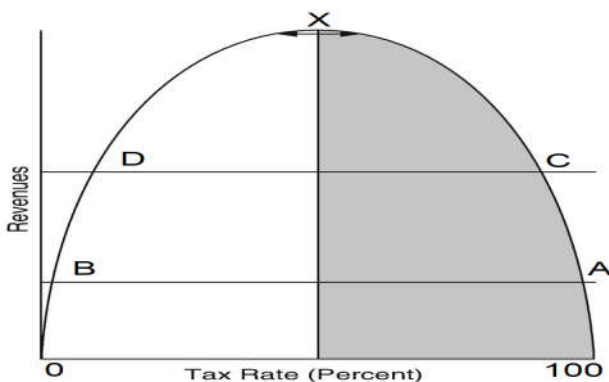
يمكن استنتاج معدل الضغط الضريبي الأمثل الذي يتناسب مع مستوى الأفراد بمدى قبول المكلف لهذا المعدل، وبالتالي يكون التحصيل الضريبي عنده في أعلى مستوياته، وتكون نتيجته ارتفاع الناتج المحلي الخام على المستوى الوطني⁶.

2-4 تحليل تأثير الضغط الضريبي على النشاط الاقتصادي للدولة حسب منحنى

لافر:

Arthur Laffer صاحب مبدأ "الضريبة تقتل الضريبة" إن هذا العالم الاقتصادي وأستاذ علم الاقتصاد بجامعة جنوب كاليفورنيا ومستشار رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جيرارد فورد في الفترة من 1974 إلى 1977، قد قدّم في مناقشة لدعم التخفيضات الضريبية المنحني الموضح في الشكل 1، وقد قال أن " هناك دائماً معدلان للضريبة يحققان نفس الإيرادات"⁷.

الشكل رقم 1: منحنى لافر.



يتكون المنحنى الموضح في الشكل رقم 1، من معدل الضريبة على المحور العمودي، بينما الإيرادات على المحور الأفقي. تعتمد الإيرادات على حجم الأساس الخاضع للضريبة (والذي لا يظهر في الرسم البياني). نلاحظ أنّ معدل الضريبة يؤثر على الإيرادات حسب المنحنى. في البداية، نلاحظ زيادة في الإيرادات بسبب زيادة المعدل ولزيادة الأساس الخاضع للضريبة. بعد ذلك، تتغلب تكلفة الضريبة على دافعي الضرائب وعلى الإنفاق العام، وتؤدي الآثار السلبية للزيادة في معدل الضريبة إلى تقليل الأساس الخاضع للضريبة بمعدل متزايد. لذلك، تزيد الإيرادات بمعدل مخفّض كما نلاحظ في القسم الأبيض من الشكل 1. بعد نقطة ما ولتكن X ، يتضاءل الأساس الخاضع للضريبة بنسبة أكبر من الزيادة بسبب الزيادة في معدل الضريبة وتقل الإيرادات وهذا راجع إلى أنّ المستثمرين يتخلون عن الاستثمار وذلك لأن الجزء الأكبر من الأرباح المحققة سيتمّ اقتطاعه في شكل ضرائب كما هو موضح في القسم الرمادي من الشكل 1.

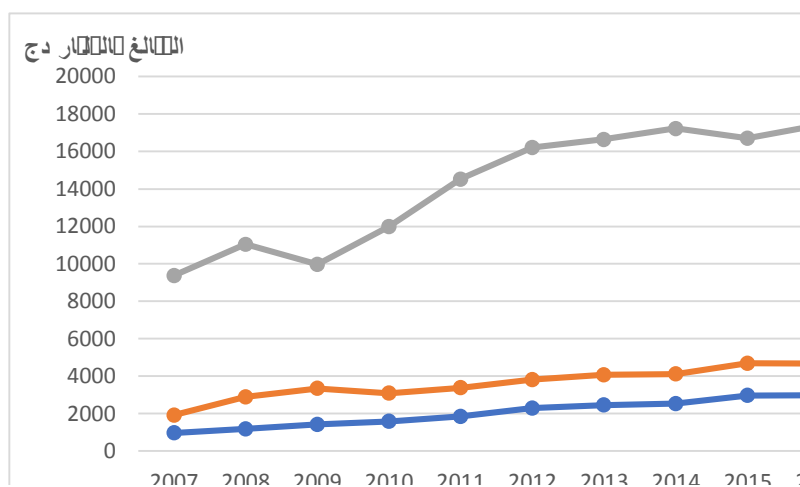
وبالتالي، يمكن تحقيق أيّ مبالغ من الإيرادات باستثناء نقطة الحد الأقصى للإيرادات X بمعدلات ضريبية بديلة كما هو مبين في $A = B$ و، على التوالي، $C = D$ ⁸. مع ذلك يوجد اختلاف كبير في الوضع الاقتصادي للدولة بين الحالتين (حالة المعدلات المنخفضة في القسم الأبيض والمعدلات المرتفعة في القسم الرمادي الموضح في الشكل أعلاه). بالنسبة للقسم الأبيض فإن المعدلات الضريبية المنخفضة تؤدي إلى تشجيع الاستثمارات والإنفاق العام، هذه الزيادة تخلق ثروات جديدة يستفيد منها كل المساهمين بطرق مباشرة وغير مباشرة، ومنه سيتمّ تحقيق نمو اقتصادي للدولة. وعلى العكس بالنسبة للقسم الرمادي فالمعدلات الضريبية المرتفعة تطرد المستثمرين من الدولة وهنا يبدأ النشاط الاقتصادي بالتراجع.

3. تحليل تطور الضغط الضريبي في الجزائر للفترة 2007-2017:

سنحاول دراسة مستوى الضغط الضريبي حسب معدّلين، مع تحليل كل من تطور الناتج المحلي الخام، الإيرادات الضريبية خارج المحروقات والإيرادات الضريبية البترولية في الجزائر للفترة المعنية، حتى نتمكن من إبراز أثر الجباية البترولية على معدلات مؤشر الضغط الضريبي.

1.3 تحليل تطور كل من الناتج الداخلي الخام وحصيلة الإيرادات الضريبية في الجزائر للفترة المعنية:

الشكل رقم 2: يوضح تطور كل من الناتج الداخلي الخام، الإيرادات الاجمالية والارادات خارج المحروقات للفترة 2007-2017.



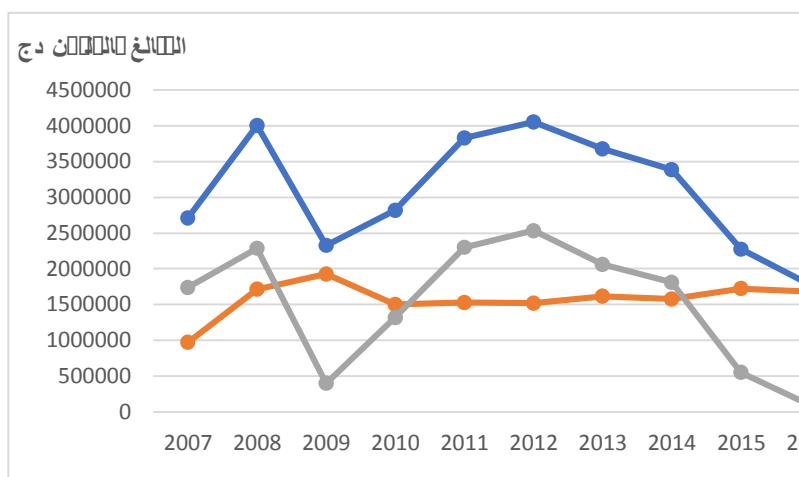
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة المالية مكتب الإحصائيات والاعلام الآلي، والنشرات الإحصائية رقم 17، 21، 25، 29، 33، 37، 41، 44 الخاصة ببنك الجزائر [https://www.bank-of-](https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm)

[algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm](https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm)

يتّضح من الشكل رقم 2، أنّ الناتج الداخلي الخام في الجزائر عرف نموا كبيرا وغير مستقرّ للفترة 2007-2017 بما يقارب الضعف، حيث أنّه سجّل في

2007 حوالي 9366.6 مليار دج وما يقارب 18594.1 مليار دج لسنة 2017 أي سجل نمو بنسبة 98.51%، في المقابل نلاحظ أيضا نموا في الإيرادات الضريبية بنسبة 230.53% و 178.8% لكل من الإيرادات الضريبية الاجمالية والارادات الضريبية خارج المحروقات، وهذه الأخيرة عرفت نموا مستقرا عكس الإيرادات الضريبية الاجمالية، وهذا بسبب تقلبات أسعار النفط التي عرفت الفترة.

الشكل رقم 3: يوضح تطور حصيلة الجباية البترولية للفترة 2007-2017.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة المالية، مكتب الإحصائيات والاعلام الآلي.

يبين الشكل رقم 3، التغيرات الواقعة على حصيلة الجباية البترولية للفترة 2007-2017، حيث يتضح لنا أن الإدارة الضريبية عرفت عدم استقرار واضح في الحصيلة الجبائية البترولية للفترة المدروسة، حيث سجلت أول انخفاض كبير في هذه الفترة من 4003559 مليون دج سنة 2008 الى 2327674 مليون دج سنة 2009، وهذا بسبب الأزمة العالمية سنة 2008 التي أدت الى اخلال ميزان العرض والطلب على سوق النفط، ثم عرفت نموا مستقرا نوعا ما الى غاية سنة 2014،

نتيجة قرارات أوبيك في مؤتمرها المنعقد في مدينة وهران، الجزائر في ديسمبر 2008 لتخفيض الإنتاج بمقدار 4.2 مليون برميل يوميا، ثم سجلت هبوط آخر يقدر ب 1781100 مليون دج سنة 2016 وهي أدنى حصيلة لهذه الفترة، والتي تعكس الانهيار العالمي في أسعار النفط الذي حدث نهاية 2014.

من الشكّلين رقم 2 و3، نستطيع القول أنّ حصيلة الجباية البترولية تشكّل حصة كبيرة ومؤثرة في تركيبة كل من الناتج الداخلي الخام والإيرادات الضريبية الإجمالية في الجزائر، وهذا يؤكّد على أنّ الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، وفي الحقيقة هذا لا يساعد على توفير الصورة الواضحة عن الحالة الاقتصادية للدولة.

2.3 مستوى الضغط الضريبي في الجزائر للفترة 2007-2017:

ولدراسة مستوى الضغط الضريبي في الجزائر للفترة المعيّنة، سيتم استعمال

مؤشر الضغط الضريبي الإجمالي بحالتين:

1.2.3 الضغط الضريبي الإجمالي العادي:

الضغط الضريبي الإجمالي = الإيرادات الضريبية الإجمالية / الناتج

المحلي الإجمالي $\times 100$

الجدول رقم 1: تطوّر الضغط الضريبي الإجمالي في الجزائر للفترة الممتدة من

2017-2007.

السنوات	البيان											
	الإيرادات الضريبية الإجمالية بالمليار (دج)											
2007	1 919,00											
2008	2 898,91											
2009	3 351,31											
2010	3 092,07											
2011	3 385,29											
2012	3 816,63											
2013	4 077,26											
2014	4 114,52											
2015	4 690,97											
2016	4 672,77											
2017	5 343,11											
متوسط الفترة												

نسبة الضغط الضريبي الإجمالي	20.49%	26.25%	33.62%	25.79%	23.30%	23.55%	24.50%	23.88%	28.09%	26.84%	28.74%	25.91%
--------------------------------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة المالية مكتب الإحصائيات والاعلام الآلي، والنشرات الإحصائية رقم 17، 21، 25، 29، 33، 37، 41، 44 الخاصة ببنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

2.2.3 الضغط الضريبي خارج المحروقات:

الضغط الضريبي خارج المحروقات = الإيرادات الضريبية خارج

المحروقات / الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات x 100

الجدول رقم 2: تطوّر الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر 2007-

2017.

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط الفترة
البيان												
الإيرادات الضريبية خارج المحروقات بالمليار (دج)	973.00	1 183.51	1 424.31	1 590.37	1 855.89	2 297.59	2 461.36	2 536.79	2 968.03	2 990.22	3 216.12	
الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بالمليار (دج)	6 654.75	7 040.14	7 640.33	9 171.59	10 633.48	12 154.35	12 965.67	13 840.24	14 426.97	15 625.70	16 467.11	
الضغط الضريبي خارج المحروقات	%14.62	%16.81	%18.64	%17.34	%17.45	%18.90	%18.98	%18.33	%20.57	%19.14	%19.53	%18.21

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة المالية مكتب الإحصائيات والاعلام الآلي، والنشرات الإحصائية رقم 17، 21، 25، 29، 33،

37، 41، 44 الخاصة ببنك الجزائر <https://www.bank-of->

algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

حتى يتسنى لنا إعطاء قياس وتحليل واضح للضغط الضريبي في الجزائر للفترة 2007-2017، قمنا بحسابه وفق معادلتين، حيث أخذنا الناتج الداخلي الخام الإجمالي مع الإيرادات الضريبية الاجمالية، والناتج الداخلي الخام خارج المحروقات مع الإيرادات الضريبية خارج المحروقات.

نلاحظ عند قياس الضغط الضريبي في الحالة الأولى كما هو موضح في الجدول رقم 1 أن الضغط الضريبي الإجمالي سجل معدلا متوسطا للفترة قدر ب 25.91% كما سجل أيضا معدلات غير مستقرة ومتذبذبة منذ 2007 وهذا راجع لتقلبات أسعار النفط التي عرفتھا الفترة كما هو موضح في الشكل رقم 3، وهذا يؤكد مكانة الجباية البترولية في تركيبة إيرادات الدولة، لكن من التحليل السابق طبقا للمعدلات المسجلة للفترة المدروسة، هل يمكننا أن نعتبر أن مستوى الضغط الضريبي في هذه الحالة معبرة عن حقيقة العبء الضريبي في الجزائر، والتي تتحكم به- وبصورة واضحة- في التغيرات الواقعة على أسعار سوق النفط؟.

لقياس وإعطاء معدلات ضغط ضريبية أكثر دلالة وتعبيرا عن حقيقة العبء الضريبي في الجزائر للفترة 2007-2017، يتوجب علينا قياسه حسب المؤشر المستعمل في الحالة الثانية؛ أي الضغط الضريبي خارج المحروقات، والذي يستبعد الجباية البترولية وقطاع المحروقات من تركيبة الناتج الداخلي الخام كما هو موضح في الجدول رقم 2، نجد أن هذا الضغط قد سجل معدل 18.21% كمتوسط للفترة، مع تسجيل نمو مستقرا يتبنت في حدود المعدلين 19% الى 20% في آخر السنوات الثلاث للفترة المدروسة، وهذا النمو راجع الى الزيادات في الإيرادات الضريبية خارج المحروقات كما هو موضح في الشكل رقم 2، التي تعكس السياسات

التي تنتهجها الدولة والتي تهدف الى إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية، كما تثبت هذه المعدلات حجم العبء الضريبي البعيد إيجابيا عن المستوى الأمثل، حيث حدّد كولان كلارك الضغط الضريبي الأمثل ب 25% من الدخل القومي⁹.

يعطي معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات قراءة أفضل لما يتحمّله المكلفين بالضريبة من عبء ضريبي مقارنة مع معدّل الضغط الضريبي الإجمالي؛ إنّ كل ما يؤثّر في جباية الضرائب ونقصد هنا الإيرادات الضريبية المحصلة، سوف يؤثر بصورة مباشرة على معدلات الضغط الضريبي، أي العوامل المؤدية لارتفاع أو انخفاض الحصيللة الضريبية هي نفسها المؤدية إلى إرتفاع أو انخفاض معدلات الضغط الضريبي، وحتى يكون هناك تفسير أحسن لمعدلات الضغط الضريبي، نشير أنه للتأثير في مستوى المعدلات يمكن استخدام أربعة وسائل هي: زيادة معدلات الضرائب، فرض ضرائب جديدة، تحسين طرق التحصيل ومكافحة التهرب الضريبي¹⁰، ولو فرضنا أنّ الوسائل المذكورة سابقا ما عدا الغش والتهرب الضريبي يمكن التحكم فيها إلى حد ما، تبقى إشكالية الغش والتهرب الضريبي تفقد الإدارة الضريبية جزءا من حصيلتها الضريبية، وهذا يؤثّر بدوره على إعطاء قيمة دقيقة وأكثر دلالة لقياس مستوى العبء الضريبي في الجزائر.

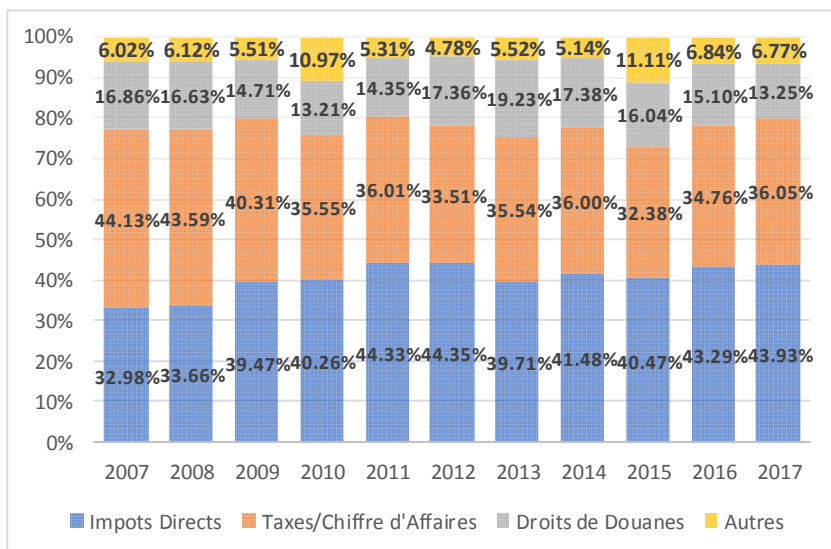
4. الضرائب المؤثرة على معدلات الضغط الضريبي في الجزائر للفترة 2007-

2017:

أعطى مؤشر قياس الضغط الضريبي خارج المحروقات تفسيراً أحسن للعبء الضريبي الذي يتحمّله المكلف بالضريبة في الجزائر، وحتى يتسنى لنا معرفة أيهم أكثر الضرائب تأثيراً على هذه المعدلات، قمنا بتحليل تركيبة الإيرادات الضريبية العادية للدولة للفترة 2007-2017.

1.4 تركيبة الإيرادات الضريبية العادية في الجزائر للفترة 2007-2017:

الشكل رقم 4: تركيبة الإيرادات الضريبية العادية للدولة للفترة 2007-2017.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة المالية، مكتب الإحصائيات والاعلام الآلي.

يوضح الشكل رقم 4 تركيبة الإيرادات الضريبية العادية للدولة والمستعملة في دراسة الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر للفترة 2007-2017، والمقسمة الى أربعة فئات وهي: الضرائب المباشرة، الضرائب على رقم الأعمال، الضرائب الجمركية وضرائب أخرى، يتضح من هذا التقسيم أن حصة الأسد من هذه التركيبة والمقدّرة في حدود 72% مقسمة بين الضرائب المباشرة والضرائب على رقم الأعمال، حيث ترجّح الكفة ونسبة بسيطة نوعا ما إلى الضرائب المباشرة.

هذا يوضح أيضا أنّ الرسم على القيمة المضافة TVA والضريبة على الدخل الإجمالي IRG و الضريبة على أرباح الشركات IBS، تتحكم ونسبة كبيرة في مقدار العبء الضريبي في الجزائر على الأقل في الفترة المدروسة.

2.4 أهم الضرائب والرسوم العادية في الجزائر للفترة 2007-2017:

الجدول رقم 3: يوضح أهم الضرائب والرسوم في الحصيلة الضريبية العادية للدولة
للفترة 2007-2017.

البيانات السنوات	الإيرادات الضريبية العادية	IRG	IBS	TVA	TVA / Importation	TVA / Intérieure
2007	786.77	158.58	97.44	294.42	170.47	123.95
		20.16%	12.38%	37.42%	57.90%	42.10%
2008	985.85	193.89	133.47	376.45	221.88	154.57
		19.67%	13.54%	38.19%	58.94%	41.06%
2009	1172.44	228.96	229.03	424.77	234.79	189.98
		19.53%	19.53%	36.23%	55.27%	44.73%
2010	1309.38	297.57	255.05	442.97	252.09	190.88
		22.73%	19.48%	33.83%	56.91%	43.09%
2011	1548.54	435.17	245.87	498.98	293.8	205.18
		28.10%	15.88%	32.22%	58.88%	41.12%
2012	1944.58	608.29	248.13	588.65	375.43	213.22
		31.28%	12.76%	30.27%	63.78%	36.22%
2013	2072.09	557.5	258.29	673.27	439.16	234.11
		26.91%	12.47%	32.49%	65.23%	34.77%
2014	2126.36	604.55	269.85	705.03	441.77	263.26
		28.43%	12.69%	33.16%	62.66%	37.34%
2015	2557.31	687.09	335.19	755.57	484.79	270.78
		26.87%	13.11%	29.55%	64.16%	35.84%
2016	2564.62	715.31	380.38	763.28	484.66	278.62
		27.89%	14.83%	29.76%	63.50%	36.50%
2017	2750.61	771.11	419.95	811.24	505.6	305.64
		28.03%	15.27%	29.49%	62.32%	37.68%
متوسط الفترة		25.42%	14.72%	32.96%	60.87%	39.13%

ملاحظة: المبالغ بالمليار دينار جزائري، أما النسب فتعبر على (نسبة كل ضريبة من

الارادات الضريبية العادية، أما ال (TVA = TVA/Imp + TVA/Int)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة المالية، مكتب الاحصائيات والاعلام الآلي.

يتّضح لنا من الجدول رقم 3 أنّ حصيلّة كل من الضرائب المباشرة (IRG و IBS) والرسم على القيمة المضافة عرفا نموا كبيرا في الفترة 2007-2017، حيث ارتقعا من 259.48 و 294.42 مليار دينار سنة 2007 الى غاية 1208.29 و 811.24 مليار دينار سنة 2017، أي بنسبتي 365.65% و 175.64% على التوالي، وهذا نتيجة الإصلاحات الضريبية التي عرفتها الفترة.

يمثّل الرسم على النشاط المهني المساهم الأكبر في الحصيلّة الضريبية العادية للدولة حيث سجلت 32.96% كمتوسط للفترة المدروسة كمساهمة، والمتمثلة في TVA على الواردات بنسبة 60.87% و TVA على الانفاق والاستهلاك بنسبة 39.13% من إجمالي ال TVA كلّ.

وعند تحليل مكونات الضرائب المباشرة للفترة المدروسة، نجد أنّ أكبر مساهم فيها هي الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 25.42% كمتوسط للفترة، وكانت الضريبة على الدخل الإجمالي - صنف رواتب وأجور - هي المستحوذة هنا في حدود 85%، كما بلغت نسبة مساهمة الضرائب على أرباح الشركات 14.72% كمتوسط للفترة، وهذا يعكس قلة الهياكل والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، أو قد يفسّر أيضا بتفشي ظاهرة الغش والتهرب الضريبي، لعدم كفاءة الإدارة الضريبية في عملية التحصيل.

5. النتائج ومناقشتها:

صعوبة تحديد قيمة صحيحة لمعدلات الضغط الضريبي في الجزائر، والتي تعبر بدقة عن التغيرات الاقتصادية الناجمة عن الاقتطاعات الضريبية، وهذا راجع لعدة أسباب منها:

- صعوبة تحديد مجموع المداخل الضريبية بسبب أن الجزائر تعتبر الجباية البترولية ضمن المداخل الضريبية، وأيضا نقص الإيرادات الضريبية الموجهة للجماعات المحلية ضمن تركيبة الإيرادات الضريبية المحصلة.
 - قيمة الضرائب المحصلة لا تعكس حقيقة الاقتصاد الوطني، وذلك لتقشي ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر، ما يتسبب بفقدان الإدارة الضريبية جزءا كبيرا من حصيلتها.
 - الضرائب المحصلة والمستعملة في حساب الضغط الضريبي في دراستنا هي جزء فقط من الضرائب المستحقة ككل، أي يبقى جزء من حجم الضرائب الواجب تحصيلها (البواقي) غير معروفة، وهذا ما يؤثر في معدلات الضغط الضريبي (معدلات مخفضة).
- إنّ الجزء الأكبر من حصيلة الإيرادات الضريبية العادية للدولة، يتمثل في الرسم على القيمة المضافة والضريبة على الدخل الإجمالي، بالتحديد صنف رواتب وأجور، أما الضريبة على أرباح الشركات فتتمثل جزءا بسيطا، وهذا يعود لعدة أسباب منها:
- سهولة تحصيل كل من TVA و IRG صنف رواتب وأجور.
 - عدم كفاءة الإدارة الضريبية في تحصيل الضرائب، ما يساهم في انتشار ظاهرة الغش والتهرب الضريبي بشكل واسع، وهذا قد يعكس قلت الضرائب المحصلة صنف IBS.
 - قلت الاستثمارات المنتجة للثروة في الجزائر، التي تساهم في رفع الناتج الداخلي الخام، وبدوره يساهم في رفع الحصيلة الضريبية.

6. الخاتمة:

إنَّ كل ما يؤثر في جباية الضرائب وهنا نقصد الإيرادات الضريبية المحصلة، سوف يؤثر بصورة مباشرة على معدلات الضغط الضريبي، أي العوامل المؤدية لارتفاع أو انخفاض الحصيلة الضريبية هي نفسها المؤدية لارتفاع أو انخفاض معدلات الضغط الضريبي؛ ومن خلال استعراضنا لموضوع قياس الضغط الضريبي في الجزائر، أمكن استخلاص صعوبة تحديد قيمة فعلية للإيرادات الضريبية المحصلة نتيجة نقص الإيرادات الضريبية الموجهة للجماعات المحلية، واعتبار الجباية البترولية ضمن الإيرادات الضريبية، عدم إمكانية تحديد كل الضرائب المستحقة للحصول (في حالتنا استعملنا الضرائب المحصلة فقط)، تفشي ظاهرة الاقتصاد الموازي ما ينتج نشاطات اقتصادية غير خاضعة للضرائب.

وبناء عما سبق يمكن طرح الاقتراحات التالية:

- عصرنة الإدارة الضريبية للتقليل من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي، والرفع من الحصيلة الضريبية؛ بتخفيف الخسائر الناتجة عن هذه الظاهرة والسرعة والشفافية في معالجة الملفات.
- توفير مناخ استثمار يسمح برفع أداء المؤسسات الاقتصادية، وكذلك جلب استثمارات أجنبية مباشرة، وبالتالي الوصول الى الانتعاش الاقتصادي، وخلق ثروات جديدة تعكس إيجابا على رفع الإيرادات العمومية.
- تحسين رقابة ومتابعة اثار العمليات المالية وحركة الحسابات، بطوير المنظومة البنكية وتفعيل طرق الدفع الإلكترونية والتقليل بشكل كبير من استعمال الأوراق النقدية خاصة في المعاملات ذات رؤوس الأموال الكبيرة، وهذا ما يساهم في القضاء على ظاهرة الغش والتهرب الضريبي، الاقتصاد الموازي وعمليات التزوير.

- الاستفادة من ميزة الجزائر على أنها دولة يعتمد اقتصادها بشكل كبير على المحروقات، بالتوسع أكثر في الصناعات البتروكيمياوية، وهذا ما يؤثر على المشروعات الصناعية بحكم أنّ هذه الأخيرة تدخل في معظم الصناعات الحالية، توفير مناصب شغل والتقليل من البطالة، وكمثال على ذلك شركة أرامكو السعودية.

7. قائمة المراجع:

- ¹قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص157.
- ²حداد فريد، آفاق السياسة الجبائية في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2012، ص45.
- ³بوزيدة حميد، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص66.
- ⁴خلاصي رضا، شذرات النظرية الجبائية، دار هومة، الجزائر، 2017، ص429.
- ⁵قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص161.
- ⁶ونادي رشيد، الاندماج الاقتصادي للسياسة المالية -دراسة حالة الجزائر 2000/2011، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3، 2014، ص128.
- ⁷ Alain Marciano; Giovanni Battista Ramello, **Encyclopedia of Law and Economics**, Forte Francesco, **Laffer Effect**, Springer New York, New York, 2019, p 1231.
- ⁸نفس المرجع السابق، ص1232.
- ⁹بوزيدة حميد، الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، جامعة بومرداس الجزائر، ص293.
- ¹⁰ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2016، ص140.